٤ ــ العمل النقابي

بلال الحسن: من الواضح أن العمل النقابي يعيش حالة نهوض في المناطق المحتلة. كيف تقيمون أسباب ذلك، وما هي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال.

أبو علي مصطفى: لا شك أن الجميع متفقون مع الفقرة الأولى من السؤال، التي تدور حول دور العمل النقابي داخل الأراضي المحتلة. وحول حالة النهوض التي يعيشها.

ومن الطبيعي أن يكون تطور العمل النقابي مرتبطاً بالتطور الذي حصل على صعيد تمركز الطبقة العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخاصة بعدما جرى في السنوات السابقة من هجرة للأرض، وعمل في المؤسسات والمنشآت الصناعية.

هذا أحد أسباب التطور الحاصل في العمل النقابي. ثمة سبب آخر هو الديمقراطية الليبرالية النسبية التي يتيحها العدو في ميدان العمل النقابي الأمر الذي وفر فرصة إطلاق عمل نقابي تعبوي جماهيري، يجعل من موضوع دور النقابة في الداخل دوراً نضالياً هاماً، ووسيلة لحشد طاقات جماهيرية واسعة داخل الأراضي المحتلة. مع ما يعني ذلك من أهمية تدعيم الدور القيادي للنقابات، وتوسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة. أشدد على مسألة توسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة، في ضوء إشكالات حقيقية عانت منها النقابات داخل الأرض المحتلة، خاصة فيما يتعلق باغلاق عملية التنسيق عند حدود معينة في بعض النقابات لاعتبارات فئوية ذاتية ضيقة. لكن الأخطر من ذلك هو أن تبقى هناك ست نقابات مغلقة على صيغة قديمة في داخل قطاع غزة، بقيادة «درابيه»، الذي لا يزال يعترف به في الخارج على أنه ممثل لهذه النقابات، في الوقت الذي دعا فيه درابيه للانضمام إلى الهستدروت. إن ما يجري هو تسوير هذه النقابات وإغلاقها وكأنها ملكية خاصة لأحد البرجوازيين الفلسطينيين في داخل قطاع غزة. وهذه المسألة أخطر من مسألة الخلاف الناشيء بين القوى الوطنية حول مسألة فتح أبواب التنسيب واستيعاب طاقات أخرى داخل النقابات.

وإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهد مشترك لتوحيد القوانين؛ حيث أن هناك بعض القوانين القديمة المعيقة، وبعض المحاولات التي تجري، من قبل العدو، لفرض قوانين مجدّدة مما يقلّص من فعالية هذه النقابات أو الاتحادات. يجب العمل لكي ترتقي العلاقات القائمة فيما بين كافة القوى الوطنية إلى مستوى يسمح بالبحث جدياً في توحيد قوانين مختلف النقابات.

ومن الطبيعي أن تترافق مسألة فتح باب التنسيب مع فتح باب الانتخاب في هذه النقابات، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة تجديد القيادات، بدلاً من إغلاقها على صفوف قيادية تحتل مواقعها منذ سنوات، وتمارس تقييداً لأشكال العمل النقابي.

وإذا ما استطعنا أن ننجز تقدماً على هذا الصعيد، انتقلنا إلى خطوة متقدمة، تتمثل في تشكيل لجان في الاتحاد العام تكون مسؤولة عن العاملين في المؤسسات والمصانع